دينامية الممارسة الفلاحية وتحوّل الوضعية المهنية والاجتماعية لصغار الفلاحين: حالة ولاية باجة في الشمال الغربي التونسي

The dynamics of agricultural practices and the transformation of the professional and social position of smallholders: the case of the Beja governorate (north-western of Tunisia)

هاجر الجندوبي

Hajer JENDOUBI

Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis (FSHST)
Université de Tunis

hajer.jendoubi@gmail.com

ملخّص

يتناول هذا المقال بالتحليل مسائل تتعلق بالممارسة الفلاحية في تونس وما تميزها من دينامية في ظل ما شهده الريف التونسي من تحولات خاصة مع برنامج التعديل الهيكلي الفلاحي والفترات اللاحقة له والتي خلقت أوضاعا اجتماعية واقتصادية متفاوتة بين الجهات وأيضا بين شرائح المجتمع الريفي التونسي. وعمّقت التحوّلات السياسية التي عرفتها البلاد التونسية في العشرية الأخيرة (بعد 2010) من أزمة الريف التونسي وظهرت أشكال من الفقر مست فئات عديدة من مكوّناته وخاصة الفلاحين الصغار، ومن هذا المنطق تناولنا بالدرس السياقات التي تطورت فيها وضعيتهم المهنية والاجتماعية. واستندنا في بحثنا على بحوث ميدانية شملت ثلاث معتمديات من ولاية باجة (باجة الشمالية وتستور ومجاز الباب) واعتمدنا فيها على تقنية المقابلة شبه الموجهة لهدف دراسة الممارسات الفلاحية والمسارات المهنية للفلاحين الصغار في ظرفية تميزت بتحولات سياسية واقتصادية. وتمكنا من خلال معطيات العمل الميداني من تحليل دينامية النشاط الفلاحي وعناصر اشتغاله والمسارات التي تطوّرت فيها الوضعيّة المهنية والمكانة الاجتماعية للفلاحين الصّغار.

كلمات مفتاحية: الممارسة الفلاحية، المجال الريفي، الدينامية الاجتماعية، الوضعية المهنية، الفلاح الصغير

Résumé

Le présent article propose une analyse des problématiques liées aux pratiques agricoles en Tunisie, en mettant en lumière leur dynamique propre dans un contexte marqué par les profondes mutations qu'a connues le monde rural tunisien, notamment suite à la mise en œuvre

du programme d'ajustement structurel agricole et des phases qui l'ont suivi. Ces transformations ont engendré d'importantes disparités socio-économiques importantes entre les régions, ainsi qu'entre les différentes catégories de la population rurale. Par ailleurs, les bouleversements politiques survenus en Tunisie au cours de la dernière décennie (post-2010) ont contribué à l'aggravation de la crise rurale, révélant de nouvelles formes de pauvreté qui ont particulièrement touché les petits exploitants agricoles. C'est à partir de ce constat que nous avons entrepris d'examiner les contextes dans lesquels leur situation professionnelle et sociale s'est transformée. Notre démarche s'est fondée sur une enquête de terrain menée dans trois délégations du gouvernorat de Béja (Béja Nord, Testour et Medjez El Bab), selon la méthode de l'entretien semi-directif. Cette approche nous a permis d'explorer les pratiques agricoles ainsi que les trajectoires professionnelles des petits agriculteurs dans un contexte de mutations politiques et économiques. L'analyse des données empiriques recueillies nous a permis d'offrir une lecture fine de la dynamique de l'activité agricole et des parcours de repositionnement professionnel et social des petits agriculteurs.

Mots-clés : Pratiques agricoles, espace rural, dynamique sociale, position professionnelle, petit agriculteur

Abstract

This article proposes an analysis of the problems associated with agricultural practices in Tunisia, highlighting their own dynamics in a context marked by the profound changes that the Tunisian rural world has undergone, particularly following the implementation of the agricultural structural adjustment programme and its subsequent phases. These changes have led to major socio-economic disparities between regions and between different categories of rural population. In addition, the political upheavals that have taken place in Tunisia over the last decade (post-2010) have contributed to exacerbating the rural crisis, revealing new forms of poverty that have particularly affected small farmers. Against this background, we set out to examine the contexts in which their professional and social situation has changed. Our approach was based on a field study carried out in three

delegations of the Beja governorate (north of Beja, Testour and Medjez El Bab), using the semi-structured interview method. This approach allowed us to explore both agricultural practices and professional trajectories of smallholders .

Keywords: Agricultural practice, rural areas, social dynamics, professional status, smallholder

مقدّمة

يتمحور موضوع دراستنا حول الممارسة الفلاحية في تونس وما تتميز به من دينامية في ظل ما شهده الريف التونسي من تحولات خاصة مع برنامج التعديل الهيكلي الفلاحي حيث انفتح المنوال التنموي منذ منتصف الثمانينات على أبعاد جديدة أنتجتها الخوصصة، والتي قامت على التراجع المتزايد للدولة في الفعل التنموي والتوجّه نحو وضع أشكال جديدة لتحريك المجال الرّيفي وتسييره. وطرحت التّنمية الرّيفية ضمن مقاربة أعطت أهميّة للطابع المحلّي لهدف خلق توازنات جديدة داخل المجتمع الرّيفي، تُدعّم خاصّة الفئات والمناطق التي تضرّرت أكثر من غيرها. غير أنّ الإصلاحات التي وضعت لم يقع صياغتها في حدود الإمكانيات الماديّة والطبيعيّة والبشريّة المتاحة والميسّرة في المجتمع، والتي من شأنها أن تَضع التوازنات الضروريّة بين الجهات. لقد غابت الواقعيّة والعقلانيّة في سياسة الدّولة، بل كانت انتقائيّة، ولم تُراع مصالح المجموعات الرّيفية وخصوصياتها، وخلقت أوضاعا اجتماعية واقتصادية متفاوتة بين الجهات وأيضا بين شرائح المجتمع الريفي التونسي.

وعمّقت التحوّلات السياسية التي عرفتها البلاد التونسية في العشرية الأخيرة (بعد 2010) من أزمة الريف التونسي في مستويات عديدة قطاعية وإنتاجية وخدماتية. وظهرت أشكال من الفقر مست فئات عديدة من مكوّناته وخاصة الفلاحين الصغار الذّين يمثّلون العمود الفقري للقطاع الفلاحي، ولكنّهم الأكثر فقرا بسبب تردّي أوضاعهم المهنية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن مع ذلك يفعّلون دينامية داخليّة لمواجهة المحيط الاقتصادي والمتطلّبات الجديدة التي تطاردهم حتى يضمنوا حدّ أدنى من الاستمرارية، وتطرح أمامهم تحديات كثيرة في ظلّ سياسة فلاحية لا تقدّم رؤية واضحة في ما يتعلّق بإصلاح الوضع العقاري ومراجعة سياسة الأسعار وتنظيم فضاء التبادل ودعم الهياكل الفلاحية. ومن هذا المنطق تناولنا بالدرس المسارات التي تطورت فيها الوضعية المهنية والاجتماعية للفلاحين الصّغار، وتساءلنا عن الآليات التي حددت عملية التحول وأعادت انتاج البنيات الفلاحية والمواقع الاجتماعية للفلاحين صلب البناء الاجتماعي الريفي؟ فكيف تأقلم الفلاحون الصغار مع التحولات التي فرضها المحيط الاقتصادي والسياسي؟ وإلى أي مدى حافظوا على استمرارية مستغلاتهم الفلاحية؟

إن الاجابة على هذه التساؤلات تطلبت منا البحث في التحولات التي عرفها المجتمع الفلاحي التونسي على مستوى بنياته الفلاحية وأطره الاجتماعية، لا سيما خلال المراحل التي تميزت بحصول تبدّلات في أنظمة الإنتاج والروابط الاجتماعية والقيم الثقافية، نتيجة تدخلات

خارجية. فقد أفرزت هذه التحولات أنماطا متنوعة من البنيات والروابط الاجتماعية، منها ما اندمج ضمن داخل مسار التحديث ومنها ما تفكك، ومنها من واجه تلك التحولات بالمقاومة والتكيّف، ليعيد تشكله في صيغ جديدة.

كما أن البحث في الممارسات الفلاحية تطلب منا الاعتماد على التحليل البنيوي التوليدي ل"بيار بورديو"، الذي قدّم إسهامات نظرية عميقة في فهم البنية الاجتماعية والرمزية للعالم الريفي. واعتمد في تحليله على مفاهيمه الأساسية مثل الحقل والرأسمال و"الهابيتوسHabitus" لدراسة البنيات الاجتماعية وقوانينها الداخليّة وأليات اشتغالها ومسارات إعادة إنتاجها (أنصار، 1992). لقد قدم "بيار بورديو" تحليلات عميقة حول الممارسة الفلاحية، حيث أبرز أنها ليست مجرد نشاط اقتصادي بل هي نتاج تراكم اجتماعي وثقافي. وفي هذا السياق طوّر مفهوم "الهابيتوس" بوصفه مجموعة من الاستعدادات المكتسبة التي يشكلها المحيط الاجتماعي في لحظة وموقع معيّنين، والتي توجّه الأعوان في ممارساتهم الاجتماعية (Bourdieu,1987). وتتميّز هذه الاستعدادات بقدرتها على التكيّف مع أوضاع غير متوقّعة، كما أنّها تخضع لعملية تجدّد مستمرّة (Bourdieu, 2000).

ولمواجهة هذه الأطر النظرية بالميدان اعتمدنا على منهجية البحث الكيفي، وقمنا بمقابلات مع الفلاحين شملت ثلاث معتمديات من ولاية باجة: باجة الشمالية وتستور ومجاز الباب، أجريت في الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2022 . وقد تزامنت هذه الفترة، وما سبقها، بتصاعد العديد من الأحداث والتحركات الاحتجاجية المطلبية في العديد من المناطق الريفية التونسية مثل الجنوب التونسي، والشمال الغربي، وجهة الساحل. عبّرت هذه التحركات عن أزمة القطاع الفلاحي وعن تدهور الأوضاع المعيشية لفئة الفلاحين الصغار وقد شكلت هذه الديناميات مجالا للبحث من طرف العديد من الباحثين للعودة إلى الشأن الريفي التونسي بإثارة مسائل تتعلق بالجانب العقاري (Gana 2019,) والفلاحة العائلية (Elloumi 2013,).
وضمن هذا السياق وجهنا بحثنا لإعادة التساؤل حول وضعية الفلاحين الصغار في ولاية باجة والتركيز على أساسا على دينامية الممارسة الفلاحية.

اعتمدنا في هذا المقال على عينة تتكون من 12 فلاحا، وراعينا في اختيارنا مجموعة من المتغيرات من بينها حجم المستغلة الفلاحية الذي يتراوح بين 0 و 10هكتارات (حاورنا ستة فلاحين يتراوح حجم مستغلاتهم بين 0 و5 هكتارات وستة آخرين يتراوح حجمها بين 6 و10 هكتارات)، إضافة إلى وموقع المستغلة (سهول في السهول أو المناطق الجبلية)، ونوع النظام الزراعي المعتمد (إذ شملت العينة على ثمانية فلاحين يتبعون نظاما بعليا وأربعة يتعاطون نظاما سقويا). وتعتبر أن هذه المتغيرات محورية وتؤثر في تنظيم النشاط الفلاحي وفي تنويع مصادر الدخل بالنسبة إلى الفلاحين الصغار.

وتمحورت المقابلات حول جملة من المحاور المتعلّقة بالممارسة الفلاحية، بما في ذلك من أنظمة الانتاج والأطر الاجتماعية والمرجعيات المهنية، إلى جانب الأليات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في إعادة انتاج المستغلات الفلاحية ووجهت المسارات المهنية

والاجتماعية للفلاحين الصغار. لقد مكّننا تحديد مجال البحث وصياغة تقنيات الملاحظة الميدانية من رسم المحاور الرئيسية للدراسة؛ حيث ركّزنا في المحور الأوّل على تحليل دينامية الممارسة الفلاحية بما تنطوي عليه من تفاعلات مهنية ورهانات متشابكة. أما المحور الثاني فقد خصّص لدراسة مسارات تطوّر الوضعيّة المهنية والمكانة الاجتماعية للفلاحين الصّغار.

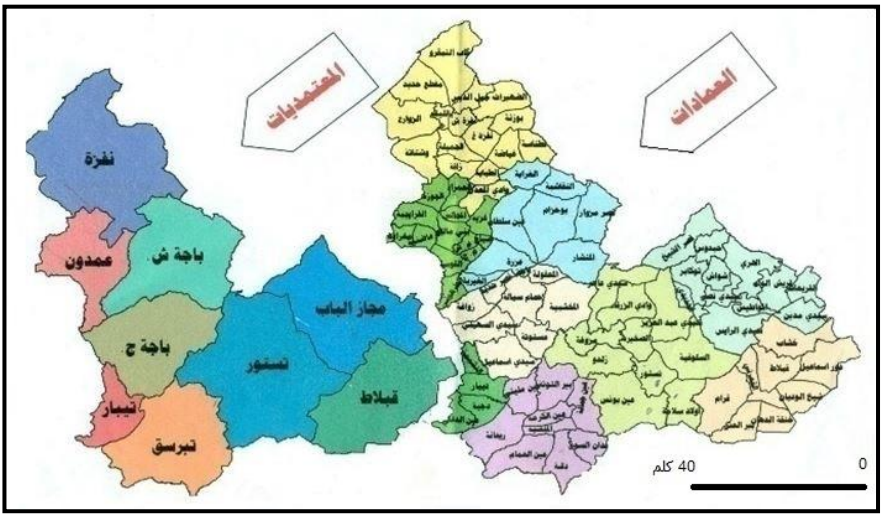
1. دينامية الممارسة الفلاحية

1. 2 نظام زراعة الحبوب صلب المستغلات الفلاحية الصغيرة

تقع ولاية باجة في الشمال الغربي للبلاد التونسية وينقسم فيها المجال الريفي إلى ثلاث تجمعات مختلفة من حيث الخصائص البيئية وأنماط الانتاج الفلاحي. ففي الوسط تمتد سهول باجة ومجاز الباب، حيث تتركّز المستغَلاّت الكبرى المخصّصة للزراعات الكبرى والحبوب، إلى جانب انتشار المناطق السقويّة. أما في الشمال فتسود المرتفعات والمناطق الغابيّة، التي تضمّ المستغَلاّت الصّغيرة الصّخرية. بينما في الجنوب توجد المناطق شّبه الجافة، التي تتميّز بقلّة مواردها المائية، وتغلب عليها المستغَلاّت الصّغيرة والمتوسّطة إلى جانب المساحات الشاسعة المخصّصة لتربية الماشية. ويعكس هذا التنوع الطبيعي تفاوتا في المناخ، وفي توفر الموارد المائية، مما أفرز بدوره اختلافات مجالية ملموسة في طرق استغلال الأرض، وفي نمط الاقتصاد، وكذلك في أساليب العيش والتنظيم الاجتماعي.

وتمثّل الفلاحة النشاط الأوّل في المنطقة نظرا لما تتمتع به المنطقة من ثروات طبيعية ومصادر مائية هامة. وتمتدّ المساحة الجمليّة للولاية على 374000 هكتار، منها 340000 هكتار صالحة للزراعة، وتبلغ المساحات المحترّثة 251000 هكتار، أي بنسبة 67 % من المساحة الجملية. ويبلغ عدد المستغَلاّت الفلاحيّة بالولاية 21201 مستغَلّة، وتتميّز بتركّزها حيث تبلغ نسبة المستغَلاّت الصّغيرة التي تمسح أقل من 10 هكتارات 75%، وتتوزّع على 20% فقط من مجموع المساحة الجملية (ولاية باجة، 2017). وتتنوّع مصادر المياه في ولاية باجة من أودية وبحيرات جبلية وآبار سطحية وجوفية، ولقد تمّ إنشاء أولى المناطق السقويّة حول الحوض السفلي والمتوسط لوادي مجردة، حيث تركّزت في السّهول، ثم توسّعت لتشمل المناطق المرتفعة، عبر بناء السدود الجبلية، وتجميع المستغَلاّت الصغرى حول مناطق سقويّة جديدة (جهة تستور مثلا). وهنا تظهر أهميّة نظام الري العمومي، الذي تشرف عليه الهياكل الحكومية (ديوان إحياء سهول وادي مجردة سابقا والمندوبية الجهويّة للتنمية الفلاحيّة والوكالة المشرفة على المناطق السقويّة) والتنظيمات المهنية (مجامع التّنمية الفلاحية).

شكل 1: خريطة التقسيم الإداري لولاية باجة (2020)



المصدر : المندوبية الجهويّة للتنمية الفلاحيّة بولاية باجة

وقد ركزنا في بحثنا الميداني على مزارعي الحبوب باعتبار أنّ ولاية باجة من أهمّ المناطق الفلاحيّة، التي اشتهرت على مستوى تاريخي بزراعة الحبوب، وقد كانت توفّر المخزون الأساسي من القمح للبلاد. وتكوّن زراعة الحبوب نظاما اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ساهمت ظروف تاريخية ووضعيات اقتصادية في إنتاجه، كما أنّها تثير ديناميّة متأصّلة في نمط حياة الفئات الرّيفية وفي أنظمة الإنتاج والاستغلال التي مّيزتها، وهذا ما يفسّر تجذّرها داخل قطاعات الاقتصاد الرّيفي.

لقد صنفنا صغار الفلاّحين إلى صنفين حسب حجم المستغلة الفلاحية، فنجد الصنف الأول منهم تتراوح مستغَلاّتهم بين 0 و5 هكتارات والصنف الثاني تمتدّ مستغَلاّتهم بين 5 و10 هكتارات . وتعرّف المستغلة الفلاحية انطلاقا من أبعاد اجتماعية واقتصادية، فهي من ناحية مدعوة لأن تكون فضاء يَضمن حاجيات الأفراد، الذين يشغَلونها، والتي تتطوّر حسب طبيعة العصر وما يفرضه من أنماط استهلاكية. وتتطلّب من ناحية أخرى أنماطا دقيقة من التنظيم الداخلي والتسيير الأقصى للموارد البشرية والاشتغال حول المردوديّة الاقتصاديّة. وتَمتثل كلّ هذه العوامل الداخليّة لقوانين العرض والطلب أي لمجموعة من المحدّدات الخارجيّة، التي تؤثّر على المحيط الداخلي للمستغَلّة (Amri, 2003).

وتحتلّ زراعة الحبوب مكانة هامة داخل المستغَلاّت الصّغيرة باعتبارها زراعة معاشيّة بالأساس وخاصّة القمح الصّلب الذي يعد الصنف الأكثر انتشارا وملائمة لطبيعة ومناخ منطقة الدراسة، ويعتبر المادّة الأساسية لتحضير أهم الأغذية بالنسبة إلى الأسر الريفية، كما يوفر البذور الضرورية لإعادة إنتاج المستغَلّة الفلاحية، بينما يخصص جزء من المحصول للتسويق. وتتكامل زراعة الحبوب مع زراعات أخرى بحسب طبيعة النظام الزراعي، ففي النّظام الزّراعي البعلي نجد حضورا

لأصناف عديدة من البقول، وتُزرع هذه الأصناف مع زراعات علفية متنوعة خاصّة في السهول، أما في الجبال نجد غراسة الأشجار المثمرة (الزياتين). أما بالنسبة إلى النظام الزّراعي السقوي فإنّ المساحة الفلاحيّة المستعملة تجمع بين زراعة الحبوب والخضروات.

يعتمد الفلاّحون الصّغار على تنويع زراعتهم بهدف تحقيق التوازن المعاشي، إذ يسعون، رغم محدودية مساحة الأرض، إلى تأمين الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي. ومع توفر الموارد المائية يدمجون زراعة تسويقية ويصبح نظامهم الزّراعي أكثر مرونة، يوفّر دخلا يمكّنهم من تجديد وسائل عملهم، وإعادة إنتاجها، وتلبية حاجيات أخرى أساسية للمجموعة العائليّة.

وساهمت السياسات الفلاحية في تونس في تطوير أنظمة الانتاج والممارسات الزراعية، حيث ظهر التدخّل الحكومي في القطاع الفلاحي في إطار سياسة تنمويّة ريفيّة هدفت إلى إرساء التوازن بين مختلف الأنشطة الفلاحيّة، وذلك عن طريق النهوض بالزراعات الإستراتيجيّة وأهمّها زراعة الحبوب، عبر تطوير البنيات الفلاحيّة وتوسيع المناطق السقويّة العمومية والخاصّة وتحسين أدوات العمل الفلاحية وتشجيع التكثيف الزّراعي. غير أن هذه السياسات، رغم أهدافها التنموية، أدّت أيضا إلى بروز أزمات وانقطاعات في صلب النسيج الريفي، ما دفع الفلاحين إلى التأقلم مع مختلف التحوّلات، ووضع آليات لتحقيق التوازن ومواجهة الضغوطات الاقتصادية والتقلبات المناخية.

ولم يكن بإمكان الفلاح، وبالأخصّ الفلاّح الصّغير، أن يتجاهل هذه المعطيات الجديدة، الذي نشأ ضمن منظومة المستغَلّات الفلاحيّة العائليّة، التي تتميز من جهة بتنوع بنياتها وأنظمتها الزراعية، ومن جهة أخرى باستمرار بعض آليات التوازن الاجتماعي والاقتصادي، سواء على المستوى الماكرو أو الميكرو اقتصادي. حيث تواصل الفلاحة العائلية في أداء دور محوري داخل التشكيلات الاجتماعية الريفية (Elloumi, 1996).

3.1 عناصر اشتغال النشاط الفلاحي

انطلقنا من بعض المعطيات الميدانية لتحليل آليات اشتغال المستغلات الفلاحية، من خلال تتبع التفاعلات بين العناصر الاجتماعية والتقنية والاقتصادية التي تتكامل لمواجهة اكراهات التحول والتأقلم مع محيط متحرك. يوجّه "الهابتوس" الفلاحي الممارسات الزراعية وفقا لعادات ومعارف متوارثة، واستعدادات تشكلت عبر مسارات من التنشئة الاجتماعية صلب العائلة الريفية، ومن خلال الشبكات المهنية، وعلى وجه الخصوص جهاز الارشاد الفلاحي خاصة. كما يعتمد الفلاحون في تنظيم نشاطهم الفلاحي على مجموعة من رؤوس الأموال، تشتمل: رأس المال العقاري المرتبطة بالأرض، ورأس المال الاقتصادي المرتبط بقدرتهم على تطوير المعدات الفلاحية، وإلى جانب رأس المال الاجتماعي المتمثّل أساسا في اليد العاملة العائلية وما تتميّز به من روابط قائمة على التعاون.

1.3.1. الإطار العائلي للمستغلة الفلاحية

تمثل المستغلة الفلاحية شكلا من أشكال الانتاج الاجتماعي، الذي يتميز بترابط وثيق بين العائلة والمستغلة، سواء على مستوى الأهداف أو طرق الاشتغال واستراتيجيات إعادة الانتاج. فهي توفر للفلاحين قدر من الاستمرارية، بفضل ما توفره من طاقات بشرية وروابط اجتماعية قادرة على حماية وحدات الانتاج الفلاحي وتأمين إعادة انتاجها. وقد قمنا بتحليل هذه الخاصية بالنسبة إلى مجتمع بحثنا ولاحظنا حضورا مهما لليد العاملة العائلية في عدد من المستغلات الفلاحية، مقابل تراجعها في مستغلات أخرى. وهذا التغير يرتبط بمجموعة من العناصر الاقتصادية والاجتماعية يجعل من المستغلة الفلاحية، باعتبارها ارثا عائليا وفضاء للعيش و"مجالا ترابيا"، في حركة مستمرة، وتتجه لأن تكون أكثر تعقيدا (Mahdi 2016,).

يرتبط الحضور البارز لليد العاملة بحجم العائلية الممتدة صلب المستغلات الفلاحية، خاصة تلك التي تتراوح مساحتها بين 5 و10 هكتار، والتي بتنوع في نظامها الزراعي، ما يوفر فرص عمل كافية يمكن توزيعها بين مختلف أفراد المجموعة العائلية (بين الرجال والنساء وبين مختلف الأجيال). ولعلّ العنصر البارز حضور المرأة باعتبارها مصدرا أساسيا لقوة العمل داخل المستغَلّات الفلاحية، حيث تساهم بشكل فعّال في الاقتصاد العائلي من خلال القيام بالعديد من الأعمال المتعلقة بالزراعة والحصاد وتربية الماشية. وتتميّز وضعيّة المرأة داخل العائلة الرّيفية بكونها تجمع بين الوظائف العائليّة والوظائف المهنية، فهي في آن واحد زوجة وأم، وتقوم بكلّ المهام المنزلية والتربوية والأخلاقية داخل الأسرة. وفي هذه الحالة فإن أهداف الفلاح وعائلته تكوّن مشروعا متكاملا يترجم باستراتيجية في مستوى توزيع قوة العمل واستثمار الفائض، بهدف تأمين إعادة إنتاج المستغَلّة العائليّة وضمان استمراريتها. ويتراجع هذا التداخل بين الانتاج الفلاحي والحضور العائلي في عدد من المستغلات الفلاحية، ويتجلى ذلك في ضعف مشاركة الأبناء ضمن العائلات الريفية، حيث يقتصر دورهم على بعض المهام وفي أوقات معينة من السنة. ويعزى هذا التراجع، وفقا لروايات الفلاحين، إلى صغر حجم المستغلة الفلاحية وتفتّت الملكيّة، مما يحد من فرص ادماج الأبناء صلب الدورة الانتاجية.

وأمام انخفاض المردوديّة الاقتصاديّة للمستغلات الفلاحية على تلبية كلّ حاجيات العائلة، يتجه الأبناء للبحث عن عمل آخر خارج إطار المستغَلّة، وأحيانا خارج منطقتهم، للحصول على دخل قار. وفي المقابل يعزز هذا التراجع لدور الأبناء في مهام الانتاج صلب المستغلة الفلاحية دور المرأة (الزوجة خاصة)، التي باتت تتمتع بمركزية صلب المستغلات الفلاحية الصغيرة التي يقل حجمها عن 5 هكتار. كما يمكن أن تُنقذ المرأة العائلة من بعض المخاطر من خلال ما تقوم به من أنشطة داخلية وخارجية، مثل جمع الحطب وجني الزيتون وجلب الماء خاصة في المناطق الجبلية المنعزلة. تجسّد هذه المهام علاقة المرأة بالطبيعة، وما تفرزه من دينامية صلب الوسط الريفي (Sandron ,2001).

يمكن أيضا تفسير هذا التراجع لليد العاملة العائلية بالتحولات التي عرفها المجتمع الريفي التونسي، لا سيما على مستوى تفكك روابطه الاجتماعية التقليدية التي كانت تقوم عليها العائلة

الممتدة. فقد ساهم اقتصاد السوق في الدفع نحو تبني نموذج عائلي جديد، تتّخذ فيه القرارات على مستوى العائلة النوويّة، في ظل توجّه متزايد نحو تأكيد استقلاليتها. وفي هذا السياق يواجه الشباب داخل الأسرة الريفية تحولا في موقعهم الاجتماعي، يتقاطع مع السياسة التعليمية والاجتماعية للدولة، التي تسعى إلى تطوير مهارات بشرية تستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق الحديث (Sandron, 1998).

2.3.1. محاولة التأقلم مع المحيط الاقتصادي والتقني

يسعى صغار الفلاحين إلى إعطاء ديناميّة أخرى لنشاطهم الفلاحي ويتأثرون بكل ما هو متأتّي من المحيط الاقتصادي والإداري والسياسي. لقد لاحظنا من خلال الحالات المدروسة أن هذه الدينامية محدودة لدى عدد من الفلاحين، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الفئة التي تتراوح مساحة مستغلاتهم الفلاحية بين 0 و 5 هكتارات، والذين يتبعون نظاما زراعيا بعليا. فهؤلاء يعجزون عن "اصلاح المناخ" (بالمعنى الرمزي)، لأنهم يفتقرون إلى مصادر المياه التي تمكنهم من تحويل أنظمة انتاجهم، كما تعوزهم الامكانيات المادية لربط التقنيات بالإنتاج ومواجهة اكراهات التحول التقني والاقتصادي. وفي المقابل يختلف الوضع بالنسبة إلى الفلاحين صلب المستغلات الفلاحية السقوية، حيث يمنحهم نظام الري مرونة كبيرة في تنويع الزراعات، ووصول البعض منهم إلى تعويض العمل اليدوي بعنصر رأس المال في العديد من مراحل العمل الفلاحي. ولاحظنا حضور المكننة في عمليات الحرث والحصاد والاستعمال المكثف للبذور والأسمدة الكيميائية وإلى غير ذلك من عناصر الإنتاج التي تميز الفلاحة المتطوّرة.

وفي هذا السياق يقول أحد الفلاحين في معتمدية "مجاز الباب" و التي تمسح مستغلته الفلاحية 10 هكتارات: "أصبحنا نزرع الأرض بطريقة دورية ودون توقّف، وننظم فلاحتنا وفق طرق جديدة تتلاءم مع التقنيات الفلاحيّة الحديثة، ونستعين بالقروض ونتعامل مع المرشدين والفنيين لمساعدتنا في حالة وجود عطب أو عندما يصعب علينا استعمال آلة معيّنة". ويوضح فلاح آخر من معتمدية تستور و التي تمسح مستغلته الفلاحية 7 هكتار" أصبحنا نختار الأنواع التي نريد انتاجها ونطمح دائما إلى تطوير محاصيلنا ونحاول التأقلم مع المستجدات التقنية، ولكن لا يمكننا الحصول على كل التجهيزات ونلتجئ إلى كراء ها ".

يحاول عدد من الفلاحين الصغار التأقلم مع السياسة التّنمويّة التي تنتهجها الدّولة، والتي وفّرت لهم فرصا لإحداث التوازن صلب المستغلات الفلاحية العائلية، من خلال آليات القروض والتمويل والمساعدة التقنية. فهؤلاء لا يرفضون التغيّر الاجتماعي ولا يقاومون التجديد الزّراعي الذي يأتي به التقنيون الفلاحيون، ويتفاعلون مع كلّ المستجدات، ويتمتّعون بخبرة في تعاملهم مع الوسط الطبيعي، هدفهم الخفيّ هو التحكّم في اللايقين الذي يسبّبه المناخ والسوق والإدارة أيضا (Desjeux, 1985).

أصبح الفلاّحون يَمتثلون إلى نسق جديد من العمل أفرزته المكننة، التي وإن ساعدتهم في أداء مهامهم، فإنّها فرضت عليهم ظروفا جديدة من العمل والتنظيم، إذ تَنشر المكننة مفهوما جديدا

للوقت، وتجعل الفلاّحين يُهيئون أفراد عائلتهم للتأقلم مع التقنيات الجديدة، ويبحثون عن الحلول المناسبة ليتم عملهم في ظروف تتناسب مع متطلّبات الإنتاج الجديدة. كما أنّ الحصول على مختلف هذه المعدات المتطوّرة جعلهم يتعاملون مع العديد من المؤسسات والتجار، وكلّ هذا من شأنه أن يوسّع من علاقات إنتاجهم الاجتماعيّة. وهكذا ينتقل الفلاّحون الصغار من فضاء العلاقات الضيقة المباشرة إلى فضاء من العلاقات الموسّعة، وهي أساسا اقتصاديّة وتجارية تجمعهم بأعوان و فاعلين جدد، يحتكمون إلى منطق رأسمالي، يعتمد على الربح، ويقع تحديد سعر الآلات والمعدات حسب قاعدة اشتغال السوق. وضمن هذا الحقل الاقتصادي الذي يَخضع في اشتغاله إلى منطق خاص وهيكلة معيّنة، ويتميّز بالعلاقات والتفاعلات بين الفاعلين، الذين يتنافسون في ما بينهم لمراقبة المنافع والحصول عليها (Bourdieu,1992)، يتعرّض الفلاحون الصغار إلى صعوبات عديدة في تنظيم نشاطهم الفلاحي وتطويره، وفق المتطلّبات التي تفرضها التقنيات الحديثة.

ولاحظنا من خلال عملنا الميداني أن هذه الصعوبات ارتبطت بارتفاع أسعار المواد الفلاحيّة، و كراء الآلات الفلاحيّة، وهي أعباء مالية أرهقت العديد منهم، خاصة الذين لا يملكون رأس المال والمدخرات الكافية لتمويل موسهم الفلاحي. كما تبرز مشاكل مجالية تتعلّق أساسا بتدهور البنية التحتية مثل الطرقات والمسالك الفلاحيّة، خاصّة في المناطق الجبلية، وهذا من شأنه أن يؤثّر على درجة ارتباط المستغَلاّت الفلاحيّة. وتظهر عوائق في مستوى الترويج بسبب بعد المسافة، التي تفصل المستغَلّة عن مراكز التجميع. لذلك كان من أهم أهداف المجامع المهنية المشتركة ومجامع التّنمية الفلاحيّة مساعدة الفلاحين على تجاوز مختلف هذه الصعوبات المرتبطة بالترويج، وتوفير مختلف الخدمات الفلاحيّة، ولكن نشاطها يشكو صعوبات تنظيمية عديدة. ويضاف إلى كلّ هذه الضغوطات ضعف المصادر الماليّة، التي لم تمكّن الفلاّحين من تمويل كلّ حاجيات المستغَلّة الفلاحيّة، وتوسيع الاستثمار. ولايزال العامل الطبيعي عاملا محدّدا لمزارع الحبوب خاصّة داخل النّظام الزّراعي البعلي الذي يعتمد كثيرا على عامل التساقط، ففي وسط تخضع فيه المحاصيل لتقلبات المناخ فإنّ تراجع المردوديّة يمثّل خطرا، لم يتمكّن الفلاّحون من تجاوزه (الجندوبي، 2012).

2. الوضعية المهنية والاجتماعية للفلاحين

1.2. الوضعية الاقتصادية للفلاحين الصغار

ترتبط استمراريّة المستغَلّة العائليّة -الصّغيرة خاصّة- بقدرتها الفعليّة على الاستجابة إلى المتطلّبات، التي يفرضها محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثّل أولا وقبل كلّ شيء في ضمان عيش أفراد المجموعة العائليّة من خلال ما توفّره من دخل (, 2003 ,Amri p.63). تمثّل مداخيل المستغلة الفلاحية المقياس الذي يفصل بين الفلاحين القادرين على تأمين توازنهم الاقتصادي، وأولئك الذين يعجزون على ذلك، حيث يبقون في مستوى إعادة إنتاج بسيطة، ويحافظون في أحيان كثيرة على حالة من التأزّم. ويقدّم الفلاحون تشخيصا لوضعهم الاقتصادي والمهني، وقد وردت العديد من العبارات التي عبّرت عن تأزّم وضعيتهم. فقد صرّح أحد الفلاحين

من معتمدية باجة الشمالية، ويملك أرضا تمسح 5 هكتارات تقع في عمادة "عين سلطان" وذات نظام زراعي بعلي قائلا: "الفلاّح الصغير وضعه في تدهور ويعيش على الهامش ويشتغل فقط لضمان بقائه، فوضعيّة الفلاحة صعبة ولو كنت أعرف أنّ الوضع سيصل إلى هذه الدرجة لبِعتُ الأرض ". ويضيف أخر من عمادة الصخيرة التابعة لمعتمدية تستور ويملك مستغلة فلاحية تمسح 3 هكتارات تقع في منطقة جبلية: " المداخيل التي تأتي من الفلاحة قليلة والمصاريف كثيرة ولا نتحصل على مساعدات لتحسين أوضاعنا ".

وأثيرت أيضا مسألة تجديد عملية الانتاج، فالمؤشّر الذي يضمن بقاء الفلاّح الصغير حسب ما صرّح به أحد الفلاّحين من عمادة قصر مزوار التابعة لمعتمدية باجة الشمالية : "هو تجديد قدرته على المعاودة: البذر و توفير الأعلاف للأغنام. كما أن الأسعار لا تخدم الفلاّح الذي يملك 5 هكتارات، مديونيّته تبدأ بعد الحصاد مباشرة". ويتحدّث أحدهم عن وضعيّته قائلا: " محاصيلي موجّهة أكثر لتجديد العمل الفلاحي وتلبية مصاريف العائلة فالظروف صعبة جدا " (حجم مستغلته 7 هكتارات في عين سلطان وذات نظام زراعي بعلي)، ويضيف آخر من نفس العمادة (حجم مستغلته 8 هكتارات): " المداخيل قليلة لا تكفي لتلبية متطلبات العيش ومصاريف أدوات الانتاج التي ترتفع اسعارها باستمرار، وليس لي أيّ دخل آخر من خارج العمل الفلاحي ".

ما يمكن الوقوف عنده من خلال هذه المقتطفات من خطاب المقابلات أن الفلاّحين الصغار صلب المستغلات التي تتبع نظاما زراعيا بعليا يجدون صعوبة في تحقيق توازن قار، ويبقون في مستوى إعادة إنتاج بسيطة لمستغلاتهم الفلاحية، وقد يتردى وضعهم الاجتماعي والاقتصادي بسبب غلاء أسعار المواد الفلاحيّة والاستهلاكيّة. وبمقارنة أسعار المواد الفلاحيّة مع الأسعار عند الإنتاج للحبوب نجد أنّ هامش الربح الصافي لا يتطوّر، بل ينخفض داخل المستغَلاّت الصّغيرة البعليّة خاصّة، التي تواجه خطرا متزايدا لعدم قدرتها على توفير المصاريف الضرورية لمعاودة الانتاج.

يختلف الوضع صلب النظام الزراعي السقوي، حيث يتميّز هذا النمط بدرجة من التنوع والتكامل في الأصناف الزراعية، في إطار استراتيجية لإعادة الانتاج العائلي تجمع بين منطق الاكتفاء الذاتي والمنطق التبادلي القائم على تسويق المنتوجات الفلاحية. وقد بيّنت الحالات المدروسة أنّ عدد من الفلاحين تمكّنوا من انشاء أنظمة انتاج أكثر كثافة، وسعوا إلى البحث عن حلول لتحسين مداخيلهم والرفع منها. ونذكر في هذا السياق حالة فلاح من معتمدية مجاز الباب، تمسح مستغلته 10 هكتارات اشتغل حول ترفيع إنتاجيّة مستغلّته الفلاحية، عبر اتباع عمليات التكثيف وتنويع الأصناف والتركيز على الزراعات التسويقية، كما قام بتوسيع نشاط تربية الماشية، في محاولة منه لإدراج زراعة الحبوب داخل نظام زراعي أكثر اندماجا. ويهدف هذا التمشي إلى تحقيق فائض انتاجي يسمح له الخروج من منطق إعادة الانتاج البسيطة ، والمرور نحو إعادة انتاج موسّعة تعزّز ديمومة نشاطه الفلاحي .

يساهم تنويع المنتجات الزراعية في القطاع السقوي في تعزيز العلاقات مع القطاعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي سواء في مرحلة ما قبل الإنتاج أو ما بعده. وفي هذا السياق تبرز منطقتي مجاز الباب وتستور كمثالين على هذا التداخل، حيث يلاحظ ارتباط الفلاحة بالصناعات الزراعية الغذائية، التي تلعب دورا حاسما في توجيه الإنتاج الزراعي وتحفيزه (Elloumi,1993). وتجدر الاشارة أن عمليات إعادة الانتاج البسيطة أو الموسعة لا يمكن فصلها عن أسعار السوق، التي تتدخّل في العديد من الاستثمارات، وخاصّة المرتبطة بالتقنية. لقد أثرت الظرفية الاقتصادية على وضع الفلاحين الصغار خاصة مع توجّه الدّولة إلى رفع العديد من التمويلات، التي كانت تخصّصها لدعم أسعار المواد الفلاحيّة، وشراء الآلات الفلاحيّة ومراقبة قطاع الخدمات الفلاحيّة (المكننة على وجه الخصوص)، مما أثّر على تكلفة الإنتاج. كما أنّ الدولة لم تعد تقدّم الدعم والمساعدات الضروريّة لتحسين أوضاع الفلاّحين الصّغار، خاصّة في ما يتعلّق بالقروض والمنح، وحتى إن تسنى للبعض الحصول على قروض موسميّة "فيقع خلاصها مباشرة بعد بيع المحصول إلى التعاضديّة" كما صرّح بذلك أحد الفلاحين.

كما أن تراجع الدولة فسح المجال لبروز أعوان جدد يتعامل معهم الفلاّحون وفق معايير مغايرة لا تراعي وضعيّتهم ولا الضغوطات التي يتعرّضون إليها. ورغم محاولة عدد من الفلاّحين الصّغار تفعيل نظام من الاندماج لمواجهة الخطر الخارجي فإنهم لا يتمكنون من السّيطرة على اللايقين المرتبط بتقلّبات السوق والأسعار. ففي فضاء التبادل تتمّ مختلف الاقتطاعات لعمل الفلاّحين وخاصّة للفائض الذي يحقّقونه من خلال العلاقات الإنتاجيّة التي تربطهم مع مختلف الفضاءات التجاريّة والصناعيّة. وتظهر تبعيّة العديد منهم في عدم قدرتهم على الاندماج في المنطق التبادلي الذي يفرضه السوق، من هنا يكون الاصطدام بين توفير القدرات المعاشيّة والتأقلم مع الإمكانيات التقنيّة، التي يفرضها المحيط الخارجي.

إنّ المخاطر التي تهدّد الفلاّحين كثيرة تجعل العديد منهم في وضعيّة هشّة وغير مستقرّة، ويقع التأكيد على دور الدولة في تدعيم الفلاحة، وتحسين وضعيّة الفلاّحين، "فالفلاّح يعاني العديد من الصعوبات والدّولة لا تساعده، ودورها ضروري، خاصّة وأن مؤشّرات الخوصصة تظهر سلبيّة بالنسبة إلى الفلاّح، وعلى الدّولة أن تصحّح مسار سيرها. نحن أمام مسار من التحوّل يخرج الفلاّح تدريجيا من مجاله المحلّي، ويعرّض الوحدة العائليّة للتفكّك. يحاول الفلاّح أن يحقق اكتفاءه، ولكنّه لا ينجح في ذلك لأنّ نمط عيش المدينة يلاحقه ويلاحق أبناءه، ويؤثّر على تصوّراتهم ومواقفهم تجاه العمل الفلاحي.

2.2. محددات التوارث العائلي

تعتبر الممارسة الفلاحيّة من المهن التي لها موروث ويتعلّق الأمر بإعادة إنتاج رأس مال عائلي. فالوريث مطالب بإعادة إنتاج مستغَلّة عائليّة تحمل جوانب رمزيّة، لذلك فإنّ المحافظة عليها هو تأمين لاستمراريّة العائلة (Champagne, Maresca, 1986). فإستراتيجيات إعادة الإنتاج هي مجموعة من الممارسات مختلفة المظاهر التي يسعى بواسطتها العائلات بوعي أو دون وعي إلى المحافظة على إرثها أو إلى تنميته، وبالترابط مع ذلك إلى تحسين موقعها في بنية العلاقات

الطبقية. (Bourdieu, 1979). غير أن هذه الدينامية تواجه تحديات في ظل عجز العديد من الفلاحين عن تأمين شروط إعادة الإنتاج داخل فضاء اقتصادي واجتماعي يتميّز بحركته الدائمة، لذلك فإن المقاربة التي تجعل من الأرض العنصر الذي يربط الأجيال ببعضها البعض يمكن تنسيبها، إذ توجد عائلات تعجز عن إنتاج الوريث.

لقد قمنا بدراسة الإمكانيات الموجودة للتوارث العائلي لمعرفة الوضعية التي تميز أبناء الفلاّحين وخاصّة استعدادهم للاستقرار داخل المستغَلّة والمحافظة على الإرث العائلي. وقد أظهرت الشهادات التي تم جمعها من الفلاحين، أن عوائق عديدة تحول دون إنتاج الوريث، وأهمّها ضعف رأس المال العقاري وضعف مداخيل المستغَلّة الفلاحيّة، فضلا عن محدودية قدرة الفلاحين على ادخال التحوّلات التقنية والاقتصاديّة الضرورية لاستمرار المستغَلّة. وعلاوة على هذه الاكراهات المادية تبين أن الفلاحين يواجهون صعوبات في إقناع أبنائهم بأنّ مهنة الفلاّح لا تزال تستحقّ العناء للتمسّك بها والاستمرار فيها. وطوّر هؤلاء مواقفا سلبية إزاء العمل الفلاحي ويحبّذون لأبنائهم الاشتغال في مهن أخرى غير الفلاحة.

تتميز المستغلات الفلاحية الصّغيرة، خاصّة تلك التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات، بضعف التعصير التقني والاقتصادي، وقدم المنشئات، وعدم تلاؤمها مع التقنيات العصرية، وتَبقى الأراضي فقط هي التي يمكن توريثها. فصغر مساحة الأراضي وتشتتها، إلى جانب ضعف مردوديتها الاقتصاديّة، جعلها عاجزة على تغطية مصاريف الإنتاج وتلبية حاجيات المجموعة العائليّة. ويعكس خطاب الفلاحين هذا الواقع، ويقول أحدهم من عمادة وادي الزرقاء (التابعة لمعتمدية تستور) وتقدّر مساحة مستغلّته 5 هكتارات ضمن سهول ذات نظام زراعي بعلي: "الفلاحة صغيرة وتكاليف الانتاج مرتفعة والمداخيل ضعيفة لا تشجّع الأبناء على مواصلة العمل الفلاحي والاستقرار فيه". ويضيف فلاح آخر من نفس الوسط الريفي ويبلغ حجم مستغلته الفلاحية 7 هكتارات: "إبني له تكوين فلاحي ولكن ليس لي الإمكانيات لمواصلة العمل الفلاحي. لا يوجد تشجيع من الدّولة يمكّن الابن مثلا من المواصلة والاستقرار في الأرض".

ترتبط استمراريّة المستغَلّة الفلاحيّة بقدرتها على توفير الحاجيات الأساسية لأفراد العائلة واستيعاب اليد العاملة العائليّة ضمن نسق انتاجي مستقر. غير أنّ الشروط الضرورية لتوفير هذا التوازن غير متوفرة في كثير من الحالات، مما يخلّ بالتأقلم الداخلي للعائلة مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي المتحوّل. لا تعطي الأرض الإمكانيّة لإنتاج الوريث، وتضع صاحب المستغَلّة أمام وضع اجتماعي ونفسي جديد، فإذا غاب الوريث لم يعد له شريك يمكن أن يناقش معه المشاكل التي يمكن حلّها والصعوبات التي يجب تجاوزها. يفقد الأمل لتوريث الأرض ويرى مستقبل المستغَلّة في طريقها للتشتت ويتّجه نظامه الزّراعي نحو الانقسام. كما تفقد المستغَلّة الفلاحيّة قيمتها كوحدة عائليّة للإنتاج وإعادة الإنتاج، وتقدّم مهنة لا قيمة لها. تطرح رهانات وتحديات اجتماعيّة واقتصاديّة ومجاليّة جديدة تغيّر مكانة العديد من العائلات الفلاحيّة، التي لا تتجدّد حسب الأشكال التقليدية لانتقال المستغَلّة العائليّة للأجيال الجديدة. إنّ العنصر الهام الذي يمكن إبرازه هو مغادرة عدد من أبناء الفلاّحين نحو آفاق ومجالات مهنية واجتماعيّة وجغرافية

غير الفلاحة، والتي من شأنها أن تخلق ديناميات جديدة وتعيد تشكيل المجتمعات الريفية وتغير من أنماط الإنتاج والعيش (Chaléard, 2014).

3.2. ديناميات مهنية جديدة

يبحث الفلاّحون الصغار عن أشكال أخرى لمواجهة انخفاض المداخيل المتأتية من المستغَلّة الفلاحية، وإيجاد التوازنات الضرورية، وتنويع المصادر المالية. فلا يمكن للمستغَلّة الفلاحيّة الصّغيرة أن تقاوم وأن تستمرّ إلا إذا أدمجت عناصر خارجية تتماشى مع ديناميكيتها الداخليّة. تتمثل هذه العناصر في تعدد الأنشطة الاقتصادية لأفراد المجموعة العائليّة، وما يمكن أن تحمله من مصادر جديدة. يرى الباحث التونسي "محمد اللومي " أن ظاهرة التعدد النشاطي ظاهرة منتشرة صلب الريف التونسي وتعكس عدم قدرة القطاع الزراعي على تحقيق التنمية، خصوصا في المناطق الريفية ذات الإمكانيات الإنتاجية المحدودة، وعجزه عن توفير فرص عمل كافية لسكان الريف. لذلك يمكن اعتبار استمرارية هذه الظاهرة بمثابة شكل من إجابة السكان الريفيين لمواجهة هشاشة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تشمل شريحة واسعة من الفلاحين التونسيين، غير أن مردوديتها وتأثيرها تختلف باختلاف حجم المستغلات الفلاحية وطبيعة أنظمتها الزراعية. (Elloumi,1993).

لقد برزت هذه الظاهرة بوضوح في ميدان الدراسة، حيث لاحظنا تنوعا في الأنشطة بالنسبة إلى أفراد المجموعة العائليّة سواء أكان ذلك صلب المستغلات الفلاحية السقوية أو البعلية. وتتركّز هذه الأنشطة حول العمل الفلاحي المأجور، الذي لا يقتصر على صاحب المستغَلّة فحسب، بل يشمل أيضا أحد الأبناء الذكور والإخوة، وتقوم الزوجة والابنة أيضا بهذه الأنشطة الفلاحية الموسمية في عديد المناسبات، وهو ما يبرز الدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في تحسين مداخيل العائلة، فضلا عن دورها المركزي داخل المستغَلّة. وتظهر أيضا أعمال التجارة والبناء كمصدر آخر للدخل، يعتمد عليها الفلاّحون لتلبية عدد من الحاجيات الأساسية. وعادة ما تتم هذه الأعمال على مستوى ضيق ومرتبطة بالفضاء المحلي. وقد تم رصدها بشكل بارز في معتمديتي تستور ومجاز الباب. كما برزت أنشطة أخرى ذات طابع صناعي، استقطبت العديد من أبناء وبنات الفلاحين، حيث يتوفّر العمل الصناعي المأجور في الأوساط الحضرية، ما يضطر بعضهم إلى التنقل نحو مدن مجاورة أو نحو العاصمة حيث تتركّز المؤسّسات الصناعية. أما الفئة الأكثر حظا فهي تلك التي تمكن أبناؤها من مواصلة تعليمهم والحصول على شهادات علمية، مما أتاح لهم فرص عمل أفضل.

تساهم ظاهرة التعد النشاطي في دعم عملية إعادة انتاج المستغلات الفلاحية، من خلال ما توفره من مداخيل إضافية، ويختلف التأثير الذي تحدثه صلب الأنظمة الفلاحية. وقد لاحظنا أن التعدد النشاطي صلب المستغلات الفلاحية التي تتبع نظاما زراعيا بعليا، والذي يحركها "منطق الكفاف"، يؤدي وظيفة تكميلية، ويعد عنصرا ضروريا لضمان استمرارية قوة العمل داخل هذه المستغلات. أما بالنسبة إلى المستغلات الفلاحية السقوية فإن تعدد الأنشطة والمداخيل الخارجية يؤديان وظائف مختلفة تدعم تطور جهاز الانتاج، حيث يتطابق مع أنشطة

أو دخل خارجي أكثر انتظاما يمكن من استخراج فائض يستثمر في النشاط الفلاحي ويتأسس على التعديل في مستوى التقنيات الزراعية، والتحكم في القدرات المالية للفلاحين (Elloumi, 1995).

كما أن الديناميات التي باتت تخترق العائلات الرّيفية بفعل توسّع العمل المأجور، تسهم في انتاج علاقات اجتماعية جديدة وتصورات مغايرة حول العمل وتنشئة مهنية جديدة لأفراد المجموعة العائليّة. ويُدمج النشاط الفلاحي شيئا فشيئا مفهوما لزمن العمل، زمن يكون فيه الفلاّح أو أحد أفراد العائلة داخل المستغَلّة وزمن آخر خارج المستغلّة. وتتعايش وضعيتان للعمل داخل المستغَلّة العائليّة، نجد من جهة عملا يندمج داخل منطق الرابطة العائليّة، ويكون غير مأجور، ويوفّر دخلا لمجموع العائلة، ويعتبر جزء من الواجبات المتبادلة التي تربط الآباء بأبنائهم. ومن جهة أخرى يوجد العمل الفردي المأجور خارج المستغَلّة العائليّة. فمفهوم العمل الفلاحي لا يتكوّن فقط من خلال مقياس يميّز بين "العمل الكلّي" و" العمل الجزئي" ولكن أيضا من خلال انتماء مهني مزدوج لبعض الفلاّحين (Barthez 1982,). وهذا التعارض بين الوضعيتين يمكن أن يصل إلى رفض معايير العائلة، وبناء في موقع آخر رابطة مع العمل المأجور. وقد يتولد عن هذه السيرورة تحوّلات في اشتغال المستغَلاّت وفي علاقات الإنتاج، وكذلك في مكانة الفلاحة وفي قدرتها على إعادة إنتاج قوّة العمل.

ما يمكن استنتاجه أن مجموع أليات التوازن أو التكيف التي يلجأ إليها الفلاحون صلب المستغلات العائلية، والتنقل بين العمل الزراعي وغير الزراعي، توضع في إطار استراتيجيات متنوعة والتي تصل في العديد من الحالات في الابقاء على الفلاحة العائلية (Rebai,2015). فرغم ما تمنحه هذه الديناميات من امكانيات للفلاحين الصغار للمحافظة على استمراريتهم، إلا أنها تعكس واقعا غير مستقر، تتحكم فيها سياسات اقتصادية ليبرالية تضعف نمط الانتاج العائلي. وهذا ما أبرزه الباحث محمد اللومي عند تحليله للتحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها الفلاحة العائلية (خاصة في سياق ما بعد 2011)، حيث يواجه الفلاحون تحديات متزايدة في سبيل المحافظة على استدامة نشاطهم، في ظل سياسات التحرير الاقتصادي التي تدعم الفلاحة الرأسمالية الكبرى.

خلاصة

إن دراسة الوضعية المهنية والاجتماعية للفلاحين قادتنا إلى جملة من الاشكاليات المرتبطة بالتحوّلات التي عرفتها الأرياف التونسية بوجه عام ومنطقة البحث بوجه خاص. فقد أفرزت الديناميّة الخارجيّة التي قادتها الدّولة عبر هياكلها ومؤسّساتها وأعوانها سلسلة من التحوّلات المتعاقبة، اتخذت أشكالا مختلفة بحسب المراحل الزمنية، وتنوعت فيها البرامج والمسارات التّنمويّة. غير أنّ الديناميّة لم تقتصر على تدخلات الدولة فحسب، بل ظهرت أيضا في مستوى القوى الداخليّة المكوّنة للمجتمع الرّيفي، ونقصد بذلك الفلاحين أنفسهم، الذين يملكون قدرات من الفعل، ولكنّها لم تكن مستقلّة عن الظروف الخارجيّة المرتبطة بالتطوّر التقني الاقتصادي

ووسائل الاتّصال والإعلام. إنّ تأثير هذه الظروف الخارجيّة لا يمكن تجاهله في تشكيل إستراتيجيات الفلاّحين.

ارتبطت ممارسات الفلاحين الصغار بعناصر اجتماعيّة واقتصاديّة أعطتهم دينامية مهنية بحثوا من خلالها على تحقيق التوازن الاقتصادي لمستغَلاّتهم الفلاحيّة العائلية، والتأقلم مع التغيّرات العميقة التي عرفها النشاط الفلاحي. ومن هذا المنظور لا يمكن فهم استمرارية الفلاحة العائلية كمجرّد فعل مقاوم لتفادي الاندثار، بل ينبغي فهمها كنسق من الآليات التي تتيح للفلاحين الصغار البقاء واحتلال مكانة صلب التشكيلة الاجتماعية.

لكن هذه الاستمرارية تقتضي مسارا من التأقلم الدائم، وتجديدا مستمرا لأشكال الانتاج وإعادة الانتاج، في ظل محيط اقتصادي متغير. فميادين العمل ليست بمنأى عن الضغوطات التي يفرضها السوق، ولا تمثل الفلاحة العائليّة الصّغيرة إلا فضاء تحافظ فيه الدّولة على مجموع علاقات إنتاج خاضعة لمنطق الهيمنة، عبر أليات متعددة تسهم في اقتطاع الفائض من الفلاحين. وفي مواجهة هذه الضغوطات المتزايدة تظلّ وضعية الفلاحين الصغار هشة، وتتسّم بعدم الاستقرار، ومُعرّضة دائما لأن يعاد ترتيبها وتنظيمها داخل سيرورة اجتماعيّة جديدة، تتغيّر فيها التوازنات والرهانات والإستراتيجيات. وهو ما يجعل استمرارية الفلاحة العائلية مشروطة لا فقط بقدرة الفلاحين على التأقلم الفردي، بل أيضا بوجود سياسات عمومية عادلة تدعم هذا النموذج الإنتاجي في إطار رؤية تنموية شاملة.

قائمة المراجع

أنصار، بيار ،1992، العلوم الاجتماعيّة المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، بيروت: المركز الثقافي العربي، 339 ص.

الجندوبي، هاجر، 2012، الفلاحون والدولة: صراع الاستراتيجيات (ولاية باجة بين سنتي 1986 و2011)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تحت اشراف فتحية الباروني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 506 ص.

ولاية باجة في أرقام 2017، إدارة التنمية الجهوية بباجة وديوان تنمية الشمال الغربي.

AMRI L., 2003. La femme rurale dans l'exploitation familiale, Nord-ouest de la Tunisie :pour une sociologie des ruptures. Paris : L'Harmattan. 538 p .

BARTHEZ A.,1982. Famille, Travail et Agriculture. Paris : Economica. 189 p.

BOURDIEU P., 2000. Esquisse d'une théorie de la pratique (précédé de Trois études d'ethnologie kabyle). Paris : Editions du Seuil. 429 p.

BOURDIEU P., 1987. Choses dites. Paris : Minuit.229 p.

BOURDIEU P., 1979. La distinction : critique sociale du jugement. Paris : Minuit. 672 p .

BOURDIEU P., 1992. Réponses. Pour une anthropologie réflexive. Paris : Seuil. 267p .

CHAMPAGNE P., MURESCA S., 1986. De la succession familiale à l'installation professionnelle. Editions d'Economie et de Sociologie rurale, Paris :INRA. 378p.

CHALEARD J.-L., 2014. La recomposition des espaces ruraux sous influence urbaine. Géographie, Economie, Société, 16 (2), pp.223-240.

DESJEUX D., 1985. Stratégies paysannes en Afrique noire : Le Congo (Essai sur la gestion de l'incertitude). Paris : L'Harmattan. 263 p .

ELLOUMI M., 1993. Du développement agricole au développement rural. Le cas des zones semi-arides en Tunisie. Économie rurale. n°213,. pp. 18-23 .

ELLOUMI M., 1996. L'agriculture familiale méditerranéenne : Permanence et diversité (Avec référence particulières au pays du Maghreb). In « Les transformations actuelles des sociétés rurales du Maghreb », Tunis, FSHST, série 2, vol. 5, pp.10-14 .

GANA A., TALEB M., 2019. Mobilisations foncières en Tunisie : révélateurs des paradoxes de l'après révolution. Confluences Méditerranée, n° 108, pp. 31- 46 .

MAHDI M., 2016. Paysannerie d'autrefois et d'aujourd'hui. Concept et réalité », In Saidi M-R. et Streith M. (Eds) : « Petites paysanneries au nord et au sud de la méditerranée. Questions de méthodes », tome 2, Paris, Editions Publisud, pp.71-84 .

REBAI S., 2015. La mobilité rurale et la pluriactivité en Tunisie : enjeux et dynamiques. Cahiers Agricultures, 24 (5), pp.250-257.

SANDRON F., 2001. L'activité des femmes dans l'économie familiale. In Sandron F., Gastineau B. (dir.) : « Dynamiques familiales et innovations socio-démographiques : études de cas dans les pays du Sud », Paris : L'Harmattan, pp. 209-226 .

SANDRON F., 1998. Le rôle des jeunes dans les stratégies familiales en milieu rural tunisien. In « Espace, populations, sociétés, Les jeunes - The young People », pp. 227-234 ,